**إضاءة قانونية على مقالتَي سلوى بعلبكي وكلوديت سركيس في "النهار" 16شباط 2024**

23-02-2024 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**A+****A-**

**البروفسور أمين عاطف صليبا**

التوضيح الذي نود الإدلاء به تعقيباً على المقالتين الرصينتين أعلاه، لا يمكن المباشرة به قبل عطفه على مقالة ألبير داغر – "النهار" 17 الجاري بعنوان (انهيار سعر صرف الليرة: دور الصندوق (صندوق النقد) ودور الداخل، إذ إن المزج بين تلك المقالات من شأنه بلورة المؤامرة التي ارتُكبت بحق الشعب اللبناني بكامله، حيث إن المؤامرة خارجية وأدواتها داخلية (حاكم مصرف لبنان السابق – الدولة حكومة ومجلساً نيابياً – جمعية المصارف). فدور صندوق النقد والبنك الدولي واضح في حبك هذه المؤامرة وإيصال الوضع المالي في الدولة اللبنانية الى هذا الدرك، الذي لم يعد هناك من إمكانية انتشالها إلاّ بمعجزة ربانية، حيث يقتضي أن لا نوهم الناس والمودعين أن الأمل موجود بإعادة الودائع وانتعاش الدورة الاقتصادية، لأننا نكون قد ارتكبنا جريمة أكبر من جريمة من أوصل البلد الى هذا الانهيار. لقد أشار ألبير داغر بوضوح تام، الى معطيات تؤكد ضلوع الخارج في هذه الجريمة، وأسأل كلاً من البنك الدولي وصندوق النقد، لماذا أغفلا مراقبة هدر أموال القروض والمساعدات التي كانت ترِد الى لبنان على الأقل منهما، حيث لنا في فضيحة قرض تمويل "سد مرج بسري" خير دليل على التواطؤ المفضوح، كما أن متابعة أداء كل منهما تؤكد لكل عاقل أنهما يتحملان ما وصل إليه الواقع المالي والمصرفي في لبنان، وذلك بتسهيل مسار الانهيار من المسؤولين اللبنانيين إن في مصرف لبنان أو من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وضغط السياسيين للتمويه عن عملية خطة الانهيار المالي في لبنان. هنا ندخل في صلب مقالة سلوى بعلبكي حول" معارضة من كل حدب وصوب لمشروع قانون معالجة أوضاع المصارف... ودعوى جديدة أمام "الشورى".

حيث إن تحليل المادة 46 الوارد في مشروع الحكومة الإصلاحي! الذي أبطله مجلس الشورى، وما تنطوي عليه من عقبات لا يمكن تذليها، وفي طليعتها إحالة غالبية المسؤولين الإداريين والمديرين العامة وقادة أجهزة أمنية وغيرهم... الى التحقيق في ودائعهم ومدخراتهم التي تفوق 300 ألف دولار، يؤكد أن وضع هذا النص كان من ضمن التواطؤ بين مكونات الدولة العميقة في لبنان، بهدف خلق ملهاة جديدة تحرف الناس عن الحقيقة، لأن من حقنا أن نسأل: هل من وضع هذا النص كان مقتنعاً بأنه سيُعتمد! لأن المعنيين بهذه المادة لم ينزلوا الى مواقع السلطة من كوكب آخر، وليسوا مقطوعين من شجرة!! لأن التحقيق معهم سيطال المنظومة السياسية بغالبيتها، المُختلفة ظاهرياً والمتضامنة سراً لمنع تمرير مثل هذا النص! إنّ الإجابة عن كل هذه التساؤلات تؤكد لنا أنها مادة وُضِعت كي لا تُقر. أما الخوف الوارد في المقالة في ما خص المغتربين اللبنانيين وتهربهم الضريبي، فهو في موقعه الصحيح ربما لأن هذا ما هو مطلوب من قبل الخارج، لأن تلك التحقيقات ستؤدي الى استرجاع الأموال الناتجة عن التهرب الضريبي لمصلحة الدول الأجنبية، بحيث يكون هذا النص قد أكمل مسيرة تدمير اللبنانيين بمن فيهم المغتربون، وربما شكّل التصرف تمويهاً لتحقيق غاية أخرى يريدها المجتمع الدولي، لجهة ملاحقة أموال قد تلامس 10 مليارات دولار وربما أكثر لرعايا عرب وأجانب حصلوا على أموالهم عن طريق الفساد عند توليهم السلطة في بلادهم، ومن خلال تبييض الأموال ولجأوا بها الى لبنان حيث أُدخِلت في نظامه المصرفي دون أن تلتزم المصارف بتطبيق "اعرف عميلك" للاستفادة من نظام السرية المصرفية والفوائد العالية. لذلك نقول إن المعارضة فعلاً هي من كل حدب وصوب ضد هذا المشروع، ومن قبل الجميع باستثناء المودعين الشرفاء الذين ضاعى جنى أعمارهم بمؤامرة دُبِّرت في الخارج، وكانت أدواتها داخلية وتحديداً من كان في موقع السلطة وتكفَّلَ بتطبيقها! كفى تغريراً بالناس وزرع الأوهام في عقولهم. أما القول بترقب دعوى جديدة أمام الشورى ضد الدولة، وما أكدته كلوديت سركيس من أن قرارات مجلس شورى الدولة مُلزِمة للدولة، وكل مُتضرر يمكنه اللجوء الى المجلس المذكور لفرض غرامة إكراهية بحق الدولة عند تقاعسها عن تنفيذ قرارات مجلس الشوري عملاً بأحكام المادة 93 من نظامه، فهذا القول القانوني تنطبق عليه مقولة "كحلم إبليس بالجنة". لماذا؟ تُرى ألا يتذكر اللبنانيون قرارات مجلس شورى الدولة الصادرة في مطلع تسعينيات القرن الماضي، التي أبطلت قرار مجلس الوزراء بوضع مديرين عامين وموظفين فئة أولى بتصرف مجلس الوزراء، حيث انقضى لغاية اليوم 30 سنة على صدور قرارات الإبطال ولم تتقيد الدولة بتنفيذها، كما أن السلطة وضعت في الأدراج ما حُكِمَ عليها من غرامات إكراهية فاقت ملايين الليرات، ولم تأبه السلطة السياسية لكل تلك الأحكام والغرامات، لماذا هذا التصرف؟ أولاً لأنه في لبنان لا يوجد شعب يحاسب، ولوجود سلطة سياسية فاجرة لا تأبه للقانون وللعدالة، لأنهم يعتبرون أنفسهم من سلالة الملك لويس الرابع عشر بقوله: "أنا الدولة والدولة أنا" بينما سلالته الحقيقية في فرنسا، لا يوجد في الطبقة السياسية من يتجرأ على عدم تنفيذ قرارات مجلس الدولة الفرنسي، لأن الرأي العام والصحافة ووسائل الإعلام بالمرصاد. لذلك نقول كفى تصوير أحلام غير قابلة للتحقق! لماذا؟ لأن القانون في كل الدول وفي لبنان يمنع الحجز أو التنفيذ على أموال الدولة، لكن في الخارج تسارع السلطة السياسية الى تنفيذ الأحكام الصادرة بحق الإدارة، وبالتالي تنتفي حاجة المواطن لطلب الحجز والتنفيذ على أموال الدولة، أما في لبنان فالسلطة السياسية تتلطّى وراء هذا الحظر لِتُمعِن في إذلال مواطنيها وحرمانهم من حقوقهم التي يُقرّها القضاء.

أين لبنان وسلطته السياسية من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية للإنسان الصادر عام 1948، هنا نقول لو كان المغفور له الدكتور شارل مالك الذي أسهم في صياغة غالبية المواثيق والعهود الدولية، يُدرِك أن السلطة السياسية في بلده الأم ستتملص من التقيد بها، ربما لكان انسحب من مشاركته تلك.

لذلك علينا أن نكون واضحين مع كل اللبنانيين لنقول لهم لا تتأملوا لا من مراجعة ثانية ولا ثالثة أمام مجلس الشورى، الذي ربما وفق كل مراجعة يصدر قراره على غرار قراره بإلغاء مشروع خطة النهوض، لأن العبرة تبقى بالتنفيذ وبتقيد السلطة السياسية بقراراته، التي وإن جاءت لصالح المودعين، يبقى علينا أن نكون حذرين من عمق العلاقة القائمة بين مثلث السلطة السياسية (برلمان ووزارة) وجمعية المصارف، ومن بقي من إرث الحاكم السابق لمصرف لبنان، وما رسمه الخارج للبنان ووصوله الى هذه الدرجة من الفقر والعوز. فقط أردت توضيح ما يمكن ترقّبه من مسيرة المؤامرة التي حيكت للبنان بتوجيه ورضى خارجي، وانخراط غالبية أهل السلطة في تحقيق أهداف تلك المؤامرة، التي ربما تمهِّد لإحياء مُخططات قديمة للبنان لجهة تهجير أهله ومن كل الفئات تمهيداً لخلق واقع جديد، هو في النهاية ليس لمصلحة لبنان ولا لكل اللبنانيين.

لبنان لؤلؤة الشرق لأكثر من نصف قرن، أصبح من ذكريات التاريخ، ليحلّ مكانه لبنان الفقر والحاجة، وعدم قدرة الإنسان فيه على تأمين لقمة عيشه. لبنان وطريقة عيش أهله ما قبل 1975 ولّت لغير رجعة. هنا نتوجه بالقول لكل من شارك في هذه المؤامرة على تدمير لبنان، بمقولة المثل المصري: "منكم لله" لأن قدرة محاسبتكم على هذه الأرض مستحيلة لأسباب عديدة، فلو كانت هناك قدرة على ذلك لكان من المفترض أن ينجح حراك 2019 وتتغير هذه الطبقة السياسية التي ما زالت على خططها الجهنمية. ليكن الله في عوننا!!

**قرار "الشورى" وضع الإطار للحكومة لمناقشة أوضاع المصارف**

20-02-2024 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

[**كلوديت سركيس**](https://www.annahar.com/arabic/authors/%D9%83%D9%84%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%AA-%D8%B3%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%B3)

من الطبيعي ان يواجه حكم [#مجلس شورى الدولة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3+%d8%b4%d9%88%d8%b1%d9%89+%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9) قرار الحكومة بإلغاء "جزء كبير من التزامات [#مصرف لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%81+%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) بالعملات الاجنبية تجاه المصارف" بانتقادات أدرجتها مصادر قانونية في خانة الانتقاد السياسي . فالمخارج التي دأبت الحكومة على طرحها كانت تنطلق من ان الودائع موجودة لدى الدولة في حين ان هذه الاموال في الواقع تبخرت، لذا لا يمكنها ان تضع خطة على اموال غير موجودة وصرفتها خلافا للقانون. وفي المقابل جاء حكم مجلس الشورى ليضمن الماضي انطلاقا من الحاضر لأن الدولة عاجزة آنياً عن تسديد "ديونها" للمصرف المركزي، بحسب توصيف قرار مجلس الشورى الذي تناول مسألة توزيع الخسائر. وما استوقف هذه المصادر ما اعلنه رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي لـ"النهار" للمرة الاولى منذ اندلاع الازمة المالية والمصرفية في لبنان وتعليق مصير الودائع، وبعد صدور قرار الشورى، ان الدولة مسؤولة 100% عن الودائع . فكان أول إقرار شفهي رسمي بهذه المسؤولية، بعد خطط عدة منذ بداية 2020 بدءا من خطة "لازار" المالية وصولاً الى تقرير "الفاريز اند مارسال" حيث جرى تجهيل المسؤول عن تطيير الودائع. وكان الإتجاه الغالب تصفير ديونها من المصرف المركزي، ما يعني ضمناً شطب الودائع، وهو ما حظره قرار الشورى الذي لا يمكن للسلطتين التنفيذية والتشريعية تجاوزه وإلا يشكل ذلك مخالفة جسيمة لقرار قضائي ملزم. واستطرادا فإن مناقشة أي مشروع قانون جديد من الحكومة عن اوضاع المصارف معطوفا على تصريح رئيسها يتعين ان يُستهل بالتزامها بردّ مديونيتها من مصرف لبنان لأنها تمثل ودائع المودعين عملاً بقانون النقد والتسليف الذي يلزم الدولة تغطية اي خسارة، ومن دون هذا الالتزام لا يمكن للقطاع المصرفي في لبنان ان يستعيد عافيته واعادة الثقة اليهما معا وإلا عبثاً المضي بأي مشروع، وفق المصادر القانونية التي تقول إن على الدولة في اي قرار ستتخذه ان تؤكد التزامها قرار مجلس الشورى ومسؤوليتها عن تغطية قيمة الودائع طبقاً للقانون، وما عدا ذلك لن يؤدي الى نتيجة بما في ذلك إعادة هيكلة المصارف. كما على الدولة الاعتذار من المودعين وان تطبق القانون. وفي رأيها ان المصارف لا تحتاج الى اعادة هيكلة لأنها لا تعاني إلا من مشكلة عدم رد اموالها فحسب، ومَن يحتاج الى اعادة هيكلة هي الدولة التي عليها الالتزام بالقانون، أما ما أنفقته فيعود ليتكوّن بنفسه بعد اعادة تكوين الاقتصاد. وتبعا لذلك لا يمكنها التسليم بعدم رد الودائع من طريق"التقنين المقنَّع"، على ما فصّله "الشورى" لدى مناقشته الحكم الذي اصدره ووضع الاطار لأي سلطة من السلطات النافذة باحترام القوانين في بلدها، وتاليا ان أي انتقاد لهذا الحكم لا يخفي سوء نية أو جهل أو الاثنين معا لغاية غير ايجابية للمصلحة العامة، بل على العكس يجب تشجيع الحكومة على إيجاد حلول للأزمة التي تأخرت اربعة أعوام. وعكسُ ذلك يعني عدم توافر النية في اصلاح القطاع المصرفي ما يصبّ في القضاء عليه وتدميره على ما ذكره المحامي أكرم عازوري في مراجعته امام "الشورى" بوكالته عن جمعية المصارف، معتبرا انه "بعدم احترام الدولة مسؤوليتها الاخلاقية قبل القانونية في صرف الودائع لن تكون أي قيمة لأي قطاع مصرفي. ويتعين ان يترجم تصريح الرئيس ميقاتي في اول قانون يصدر في شأن المصارف وان تعاد هيكلة الدولة على نفقتها، اذذاك تنتفي الازمة المصرفية"، فالقطاع المصرفي، في تعريف الذكاء الاصطناعي، يشكل واجهة الاقتصاد الحر في النظام الديموقراطي وتحقيق نموه انما لدوره في دعم النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة الاقتصادية وتمويل الابتكار وتطوير التكنولوجيا، ما يساعد في تحفيز الحياة الاقتصادية.

**Claudette.sarkis@annahar.com.lb**

**كباش المصارف والحكومة... تابع عازوري: الالتزام بالملكية الخاصة أساس لكل الخطط**

21-02-2024 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

[**سلوى بعلبكي**](https://www.annahar.com/arabic/authors/%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D9%84%D8%A8%D9%83%D9%8A)

ترتسم في الأفق خطوط مواجهة معلنة بين المصارف من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، خصوصا بعدما أسقط [#مجلس شورى](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%ac%d9%84%d8%b3+%d8%b4%d9%88%d8%b1%d9%89) الدولة لمصلحة المصارف، خطة الحكومة التي إعتبرها مصرفيو لبنان مشروع شطب للودائع ولموجودات مصارفهم على حد سواء.

للأزمة بين المصارف والحكومة اللبنانية ثلاثة أبعاد خطيرة يهدد عدم المسارعة إلى علاج مندرجاتها بوعي وحكمة، إلى تزايد المشاكل والمعوقات التي تكبل القطاع المصرفي وعلاقته مع الدولة.

أول الأبعاد، أن مشروع معالجة أوضاع المصارف والمودعين فيها، يتم بين بعض الحكومة ومستشاريها، دون العودة أو التشاور والتعاون مع جمعية المصارف المعني الأول بالخطة والمسؤولة عن تطبيق مفاعيلها.

ثاني الأبعاد، أن ما تذهب اليه الحكومة في خططها ومشاريعها يخالف أبسط القواعد الدستورية التي تقدس الملكية الفردية والخاصة، ويضرب باسم النهوض والإنقاذ بجميع القوانين والتشريعات التي تؤكد وتحمي مدخرات ومقتنيات وممتلكات اللبنانيين.

البعد الثالث، هو في عدم مبالاة الدولة بمستقبل القطاع المصرفي، ودوره المستقبلي المطلوب في إعادة النهوض بالإقتصاد الوطني، ووضعه تحت الإستنزاف المالي لعشرات الأعوام مستقبلا بحجة الودائع، بما يشل قدرته على التقدم والتطوير، ويحرم البلاد في أكثر أوقاتها حاجة، إلى إستثمارات جديدة في القطاع المصرفي والمالي.

تقدمت الى واجهة الكباش أخيرا، صدور قرار مجلس شورى الدولة القاضي بابطال قرار مجلس الوزراء المتعلق بالموافقة على استراتيجية النهوص بالقطاع المالي في شقها المتعلق بالغاء جزء كبير من التزامات مصرف لبنان بالعملات الاجنببة تجاه المصارف، فعقد محامي [#جمعية مصارف لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%ac%d9%85%d8%b9%d9%8a%d8%a9+%d9%85%d8%b5%d8%a7%d8%b1%d9%81+%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) [#أكرم عازوري](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a3%d9%83%d8%b1%d9%85+%d8%b9%d8%a7%d8%b2%d9%88%d8%b1%d9%8a) مؤتمرا صحافيا في فندق The keyapart Hotel خصصه لشرح أبعاد حكم مجلس شورى الدولة الصادر بتاريخ 6 شباط 20024 ونتائجه العملية.

عازوري بدأ كلمته، بالتأكيد أن "جمعية المصارف أبدت وتبدي تأييدها التام لأي خطة تعدها السلطة التنفيذية وإن كانت متأخرة، وهي الى جانب السلطة في الخطة الحالية بعد تعديلها من خلال المناقشة البناءة، لكن لا يمكن تسمية الخطة بخطة النهوض بالقطاع المصرفي من دون أن تعلن السلطة التزامها بالقانون الذي يقدس الملكية الفردية، وتاليا فإن عدم الاعتراف بهذا الحق من شأنه عدم طمأنة أي مستثمر وتشجيعه على الاستثمار في السوق اللبنانية والإيداع في المصارف اللبنانية.

وبرر انتقاد جمعية المصارف للخطة الحالية والخطة التي سبقتها وتلك التي وضعتها "لازارد"، إذ أن جميعها يأتي في سياق المحاولات لتصفية مصرف لبنان والدولة من خلال قواعد حسابية محددة، كشطب الديون وتخفيف الاعباء عن مصرف المركزي وكأن الاخير هو مصرف تجاري. أما المعالجة الحقيقية برأيه، يجب أن تركز على حماية القطاع المصرفي والالتزام بحماية الملكية الفردية، هو ما ينص عليه الدستور والمعاهدات التي وقع عليها لبنان وطبقها القضاء اللبناني في الاعوام الخمسين الماضية بنجاح تام، وكانت الركيزة لازدهار القطاع المصرفي اللبناني، خلافا لما هو قائم في دول المنطقة".

ونوه عازوري الى ان الحكم الذي صدر أخيرا عن مجلس شورى الدولة لا مفعول آني له ولا يفيد المصارف، بل وضع اطارا تنظيميا ملزما للسلطة التنفيذية بالالتزام بالملكية الخاصة، كما أنه يؤسس للمستقبل ويؤكد أن ملكية الودائع بحماية القانون والقضاء.

وكان لافتا تأكيد عازوري ضياع الودائع وعدم وجودها، وقال "كان يفترض مصارحة المودعين بذلك منذ أن تبددت بفعل السلطة، ولكن بعدما أكد مجلس الشورى حماية الملكية الخاصة يمكن للاقتصاد اللبناني ردها بعد اعادة تكوينه".

أما عن الجهات التي تتحمل مسؤولية ضياع الودائع؟ قال "نحن في مركب يغرق، لذا علينا انقاذ المركب أولا ومن ثم نبحث عن المسؤولين عما آل اليه المركب، محملا الجميع المسؤولية في ما عدا المودعين، مؤكدا ضرورة اجراء المحاسبة "إذ لا أحد فوق القانون ومنهم المصارف، ولكن يجب أولا اجراء الاصلاحات حتى لا يغرق المركب بالجميع".

**الكلمات الدالة**

**انهيار سعر صرف الليرة: دور الصندوق ودور الداخل**

17-02-2024 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**بين الدولار والليرة (نبيل إسماعيل).**

**A+****A-**

**البير داغر**

أتّهم صندوق النقد الدولي بأنه هو من افتعل الأزمة في [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86)، وأتهم المصرف المركزي من خلال الحاكم رياض سلامه، بالإضافة إلى المصارف التجارية، بأنهم عمدوا إلى تعميق الأزمة وصولاً إلى خلق مجاعة في البلاد.

أتّهم صندوق النقد الدولي بأنه هو من افتعل الأزمة في لبنان، وأتهم المصرف المركزي من خلال الحاكم رياض سلامه، بالإضافة إلى المصارف التجارية، بأنهم عمدوا إلى تعميق الأزمة وصولاً إلى خلق مجاعة في البلاد.

**1. دور الصندوق**أتناول أولاً الذرائع التي يقدمها الصندوق لتبرير افتعال انهيارٍ أو خفضٍ لسعر صرف العملة، وكيف وجدت كل من هذه الذرائع تجسيداً لها في مرحلة ما من مراحل الأزمة اللبنانية. ولقد عدّدت خمسة ذرائع في الحالة اللبنانية:

(1) صدمات العرض، أي الإرتفاعات التي تطرأ على كلفة الإنتاج. والمقصود هنا هو زيادة الرواتب في القطاع العام عام 2017، التي أدت إلى زيادة القدرة الشرائية للأجور وتحوّلت إلى زيادة للإستيراد وزيادة عجز ميزان المدفوعات أو الميزان الجاري. ويفترض أن تبرّر صدمة العرض هذه اللجوء إلى خفض سعر صرف العملة بحيث يمحو هذا الخفض زيادة الأجور التي حصلت.

(2) يمتلك الصندوق تعريفاً خاصاً به لميزان المدفوعات أو الأصح الميزان الجاري. إذا تجاوزت قدرة بلد ما على الإنفاق إنتاجه الوطني فسيظهر ذلك على صورة عجز في الميزان الجاري. والمقصود بالإنفاق هو الاستثمارات الخاصة والإنفاق العام. وسوف ينعكس الإنفاق العام زيادة في المستوردات لا يمكن خفضها إلا من خلال خفض سعر صرف العملة. ويصار لتحميل المسؤولين عن الاستثمارات الخاصة، وهم الذين تجاوزوا ما تسمح به حالة الإدخار الوطني، بالطلب إليهم أن يعلنوا إفلاسهم. وفي حالة لبنان فإن المؤسسات التي كان عليها أن تعلن إفلاسها هي المصارف. وهي التي كانت مقصودة من ضمن مشروع إعادة هيكلة للقطاع المصرفي. وهذا الجانب من الأزمة كان هو الأهم في السيرورة التي اتخذتها هذه الأخيرة منذ 2020.

(3) الذريعة الثالثة يوفرها وجود ديون للخارج. وحين تكون الأمور على هذه الحال، ينبغي على الأقل أن يتمكن البلد المعني من تسديد الفوائد على الدين. ولكي يتمكن من ذلك، فهناك مساهمة الصندوق. لكن هذا الأخير يطلب خفض سعر صرف العملة قبل تقديم مساعدته. وقد طلب أن يصار إلى خفض سعر صرف الليرة من 1500 ل ل/د إلى 3500 ل ل/د كشرط لكي يقبل مناقشة مشروع الإصلاح الذي قدمته حكومة الرئيس حسان دياب.

(4) الذريعة الرابعة هي التي يقدمها العجز المستدام لميزان المدفوعات. ومن عام 1948 إلى عام 2011، أي خلال 60 عاماً، لم يختبر لبنان سوى فوائض في ميزان مدفوعاته. وذلك في ما خلا استثناءات محدودة، مثل عجز ميزان المدفوعات خلال عامي 1983 و1984. وقد لعب هذا الأخير دور الذريعة لخفض سعر صرف الليرة خلال حقبة 1984-1992. وشهدت سنوات 2011-2019 عجزاً مستمراً لميزان المدفوعات. وأعطى ذلك حجة ودوراً لـ"وكالات التصنيف" لخفض تصنيف لبنان. وهو الذي جرى اتهامه بأنه سيكون عاجزاً عن تسديد الفوائد على ديونه الخارجية، وأنه كان سيصل حتماً إلى حالة تعثّر عن الدفع.

(5) الذريعة أو السبب الخامس الذي يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة هو حين يتدخّل الصندوق بنفسه من خلال تقرير لبعثته إلى البلد المعني للقول بأن هذا البلد لم يعد بإمكانه تحمّل استمرار تثبيت سعر صرف عملته. والحجة التي قدمت في حالة لبنان هي عجز الميزان الجاري عنده. ويؤدي التقرير إلى نشوب حالة أزمة ثقة، وخروج أو هروب الرساميل، وإفلاس المصارف، ويأتى بعد إفلاس المصارف انهيار سعر صرف العملة.

وفي حالة لبنان، كان تقرير بعثة الصندوق في شباط 2018 هو الذي افتعل أزمة الثقة. ثم تضامنت مع الصندوق "وكالات التصنيف" التي أجمعت في شهر آب من عام 2019 على خفض تصنيف لبنان.

وفي شهر أيلول، أي بعد شهر، أعلنت المصارف عجزها عن الاستمرار بتمويل الاستيراد بسبب نقص الدولارات. وفي الشهر التالي، كانت المصارف عرضة لعملية "تهافت" على سحب الودائع من قبل المودعين الذين أرادوا استعادة ودائعهم. ولقد رفضت المصارف الاستجابة لطلبهم ورفضت الإعلان عن إفلاسها. وهنا ننتقل إلى المرحلة الثانية من الأزمة.

ويمكن أن أختصر كل هذه الفقرة بنقطتين. الأولى أن عجز ميزان المدفوعات المستدام هو الذي برّر افتعال الأزمة المالية المعبّر عنها بتجفيف الدولارات عند المصارف. والثاني أن الهدف كان دفع المصارف إلى إعلان إفلاسها.

**2. دور الأفرقاء الداخليين**عرضتُ حتى الآن كيف افتعل الصندوق أزمة مصرفية من خلال تجفيف السيولة بالدولار التي تمتلكها المصارف. لكن المصارف رفضت الإعلان عن إفلاسها. وصرّح حاكم المصرف المركزي في 11 تشرين الثاني 2019، أي بعد شهرين من اندلاع الأزمة، بأنه لن تكون هناك إفلاسات مصرفية، وأن من شأن ذلك صون أموال المودعين.

لكن حكومة الرئيس حسان دياب كان لها رأي آخر أو أنها عبّرت عن موقف مختلف من خلال برنامج الاصلاح الحكومي الذي نشرته في آخر شهر نيسان 2020، أي بعد ستة أشهر من اندلاع الأزمة. وقد جاء في هذا البرنامج أن على المصارف أن تعلن إفلاسها. وقد اتُهمت هذه الحكومة من قبل مجموعة من النواب في البرلمان أخذوا على عاتقهم حماية القطاع المصرفي، بأنها أداة قوى خارجية تريد تدمير القطاع المصرفي لتحقيق أهداف جيو-سياسية إقليمية.

وبعد شهرين من تاريخ نشر البرنامج الحكومي، قيل لـ حسان دياب بأن دوره قد انتهى وأن عليه أن يتنحّى جانباً. وسوف يتقدم حاكم المركزي رياض سلامه للحلول محلّه ويتولى إدارة عملية إنقاذ أو تعويم المصارف على امتداد الحقبة اللاحقة.

ماذا كان هدف رياض سلامه ؟ كان قد استلف من المصارف 80 مليار دولار، وذلك نزولاً عند رغبتها أو لحل المشكلة التي كانت تواجهها مع الأموال أو الودائع التي دخلت بعد 2008 والتي لم تكن هذه المصارف تعرف ماذا تفعل بها.

كان يريد إما إعادة هذه المبالغ للمصارف أو محوها. وكان هدفه الثاني خفض أو إزالة العبء الذي تتحمّله المصارف لجهة الودائع بالدولار التي لم تعد قادرة على إعادتها إلى المودعين. هذا هو الإنقاذ أو التعويم : خفض أو محو المبالغ التي كان ينبغي على المصارف أن تعيدها إلى أصحابها.

وقد شرع بهذه المقاربة من خلال التعميم رقم (151) الصادر في 24 نيسان 2020 الذي يحدد سعراً للدولار يساوي 3900 ل ل/د للمبالغ التي يرغب المودعون استعادتها من مصارفهم. ماذا نعني إذن بتعويم المصارف: إنه إعادة الودائع للمودعين لكن بالعملة اللبنانية أو [#الليرة اللبنانية](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%8a%d8%b1%d8%a9+%d8%a7%d9%84%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9). وتجدر الملاحظة أن هذه المقاربة بدأت قبل أسبوع من نشر حكومة حسّان دياب برنامجها الحكومي للإصلاح.

ولكي يتمكن من ذلك طبع حاكم المركزي بين نيسان 2020 ونيسان 2023، ما يوازي 15 مرّة المبلغ الموجود بالليرة قبل الأزمة. وقد انتقل هذا المبلغ من 5 آلاف مليار ل ل إلى 75 ألف مليار ل ل. وهذه الكتلة الهائلة من السيولة بالليرة اللبنانية أتاح وضعها في السوق شراء دولار كان سعره لا يفتأ يتزايد، وتسهيل زيادة هذا السعر. وسوف تتيح هذه الزيادة أيضاً من خلال ارتفاع الأسعار الذي جعلته ممكناً، خلق تضخّم مفرط جعل القدرة الشرائية للمداخيل بالليرة اللبنانية تنخفض إلى حدود المجاعة.

وليس طبعاً خلق النقد هو الذي خلق التضخم المفرط والخفض المريع للقدرة الشرائية للأجور. إن ارتفاع سعر الدولار الذي كان هناك مثابرة على متابعته على امتداد الحقبة هو الذي كان سبب ارتفاع الأسعار. وكان ينبغي انتظار الأشهر الأولى من عام 2023 لكي يلمس اللبنانيون إلى أي مدى كانت مشتريات المركزي من الدولار من سوق بيروت هي التي ترفع سعره وما يترتّب على ذلك من كوارث.

ولقد تدبّر حاكم المركزي رياض سلامه الأمور خلال الأشهر الأخيرة من تسلّمه لمهامه لكي يرفع سعر الدولار حتى 100 ألف ل ل/د. وكان لذلك مفعول سحري لجهة خفض الدين المتوجّب على المصرف المركزي للمصارف التجارية من 80 مليار دولار إلى 1.2 مليار دولار. معنى ذلك أنه تم محو هذا الدين. وهذا هو الهدف الذي أراد سلامه الوصول إليه.

أي أنه اقتضى رفع سعر الدولار إلى 100 ألف ل ل/د لمحو الديون التي لم يعد المصرف المركزي قادراً على إعادتها للمصارف التجارية، ولمحو الودائع التي لم تعد المصارف التجارية قادرة على إعادتها إلى مالكيها. ويمكن أن يبقى هذا السعر مستقراً على هذا المستوى، أي عدم الإرتفاع مجدداً طالما أن رفعه إلى هذا المستوى قد حقّق الهدف المطلوب منه.

وفي هذا السياق، ارتفعت الأسعار 44 مرّة حتى تموز 2023، وارتفعت مرتبات العاملين في القطاع العام 6 مرات، وأصبح 80 % من القاطنين في لبنان "تحت خط الفقر".

**3. ما العمل في ما يخص سعر الدولار وكيف يكون ذلك ، ولأي هدف ؟**
قبل الإجابة على هذا السؤال، ينبغي الإجابة على أسئلة أخرى، ليس لدى اللبنانيين أجوبة عليها : لماذا لا يصار لملء المراكز الشاغرة في الدولة من مثل موقع رئاسة الجمهورية ؟ لماذا تشغر المناصب والمواقع الأخرى من مثل حاكمية [#مصرف لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%85%d8%b5%d8%b1%d9%81+%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) وقيادة الجيش ولا يصار لملئها ؟ ماذا ينتظر اللبنانيون وما هو مصيرهم ؟ لماذا يعجز مجلس الوزراء عن الإتيان بأية حركة ويكتفي بتنفيذ مهمات صغيرة لا قيمة لها في ما يخص مستقبل لبنان ؟

ويمكن المثابرة على انتظار حل يأتي من الخارج والاستمرار بتكتيف الأيدي أثناء ذلك. وهذا ما يقوم به الجميع في حين تموت هذه البلاد كل يوم أكثر أمام أنظارنا. ويفرغ لبنان من قاطنيه الشباب، خصوصاً المسيحيون منهم. وهم لن يعودوا البتة إليه.

وكل هذا للقول أنه يمكننا فعل شيء آخر أو على الأقل معرفة أنه يمكننا فعل شيء آخر والإنطلاق في هذا الاتجاه. وبعد شهرين من انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، نشرتُ نصاً أو دراسة قصيرة تحت عنوان : "برنامج اقتصادي برسم الحراك". أي أنها كانت برنامجاً برسم المشاركين في الانتفاضة. لكن هذه الدراسة القصيرة كان يمكن أن تكون برنامج الحكومة الجديدة التي كان يعمل الرئيس حسان دياب على تشكيلها. ومغزى ما تقوله تلك الدراسة أنه ينبغي إدارة الظهر للأزمة المالية الجارية والتركيز على بلورة وتنفيذ برنامج حكومي للإستثمار. أي اقترحت "برنامجاً حكومياً للإستثمار" كان ينبغي أن يوضع فوراً قيد التنفيذ. وحددت مهمات فورية لجهة الإستثمار في ميدانين بالتحديد هما ميدان البنى التحتية وميدان دعم الإستثمار لإنتاج سلع تكنولوجية. وأعتقد أن الرئيس دياب لم يكن قادراً أو لديه مؤهلات تسمح له بقراءة نص في الاقتصاد وفهمه.

وأنتقل لكي أختم إلى البرنامج البديل للتصدي للأزمة المالية والخروج منها:
- ينبغي تثبيت سعر صرف الليرة بمعنى العودة إلى نظام صرف ثابت بديلاً عن المعوّم الحر المعتمد منذ بدء الأزمة. والهدف من سعر الصرف هذا هو استعادة قدرة شرائية مقبولة لجميع اللبنانيين.

وخلال عقد التسعينيات الماضي، وبالتحديد عام 1993، قامت حكومة الرئيس الحريري الأولى بتثبيت سعر الصرف. ثم جاءت بعد ذلك التصحيحات على الأجور أو رفعها. آنذاك، كان يمكن الإبقاء على سعر الصرف المثبّت، بفضل التدفقات المالية من الخارج. لكن اليوم وفي ظروف استمرار الحصار الذي يتعرّض له لبنان منذ 2019، ينبغي عدم التعويل على هذه التدفقات. ومن ضمن هذه التدفقات هناك تحويلات العاملين في الخارج، التي ينبغي الإقتصار عليها في مرحلة أولى، لتعيين حجم الاستيراد ولتحقيق توازن الميزان الجاري، أي التوازن بين عرض العملات الصعبة والطلب عليها.

- ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا بخلق جهاز إداري جديد يتمتع بسلطة إدارية كبيرة، تحت مسمى "إدارة الرقابة على القطع". ويتولى هذه الجهاز تعيين الأولويات لجهة الاستيراد وتقنين العملات الصعبة أو كيفية استخدامها للإبقاء على التوازن بين عرض العملات الصعبة والطلب عليها.

ولقد اثرت مسألة خلق جهاز إداري جديد تحت عنوان "جهاز الرقابة على القطع" لكي أقول أنه لا يمكن الإبقاء على لبنان على قيد الحياة من دون خلق أجهزة إدارية جديدة . وهذا يتطلّب إصلاحاً سياسياً كبيراً. أي أن الإبقاء على لبنان على قيد الحياة يتطلّب المرور بإصلاح سياسي كبير.

- والأهم في هذا البرنامج البديل هو بلورة "موازنة حكومية للإستثمار" تشتمل على تخطيط وتنفيذ إنفاق حكومي كبير في ميداني البنى التحتية وإنتاج سلع تكنولوجية.

أي أن الخروج من الأزمة المالية الراهنة لا يمكن أن يتحقّق إلا باستعادة قدرة لبنان كإقتصاد منتج، واستعادة قدرته على توفير العملات الصعبة. وهذا ما تُظهره تجارب بلدان عديدة في الماضي كما في الحاضر.

1- ألبير داغر، إنهيار سعر صرف الليرة في لبنان: دور الصندوق ودور الداخل، (بيروت : دار منتدى المعارف، 2023)، 176 صفحة.